



الرئيس:	السير جون سويرز	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	إندونيسيا	السيد نتاليغاوا
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد فريكي
	بنما	السيد أرياس
	بوركينافاسو	السيد كودوغو
	الجمهورية العربية الليبية	السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد ليو زيمين
	فرنسا	السيد ريبير
	فيت نام	السيد بوي ثي جيانغ
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد ويسيلدر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد تيري رود - لارسن، وأعطيه الكلمة.

السيد رود - لارسن (تكلم بالانكليزية): في

٢١ نيسان/أبريل، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريره نصف السنوي السابع عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وفي بياني اليوم، سوف أركز على العناصر الرئيسية الواردة في ذلك التقرير، وأحيط المجلس علماً بما استجد من تطورات منذ ٢١ نيسان/أبريل.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل لبنان يعاني من أزمة سياسية حادة، تمحورت بصورة خاصة حول الفشل في انتخاب رئيس للجمهورية. وما زال المنصب شاغراً منذ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وعلى الرغم من الجهود المستمرة للأطراف اللبنانية والإقليمية والدولية، لم تتمخض كل المحاولات لانتخاب رئيس جديد عن أي نتائج حتى الآن. وهذا الفراغ الانتخابي أدى إلى استقطاب سياسي وأعاق العمل الطبيعي للمؤسسات الدستورية الشرعية في البلد، وخاصة الحكومة والبرلمان. وأسهم ذلك أيضاً في مواجهات عنيفة وخطيرة بين الأطراف المتصارعة، مما أدى إلى وقوع إصابات.

ومنذ صدور التقرير، وقعت عدة حوادث جديدة. ففي ٢٠ نيسان/أبريل، قتل اثنان من أنصار حزب الكتائب وأصيب اثنان آخرون في مدينة زحلة. وفي ٥ أيار/مايو، جرح خمسة أشخاص في اشتباكات متفرقة بالرصاص بين مؤيدي الأغلبية والمعارضة في بيروت ومناطق أخرى في البلد.

وفي ٧ أيار/مايو، قام متظاهرون بقيادة حزب الله بقطع الطريق السريع الرئيسي وطرق أخرى تؤدي إلى مطار بيروت الدولي والميناء والمركز التجاري بإطارات السيارات المشتعلة وتلال من التراب. وبعد ذلك، وقعت مصادمات

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل لبنان، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرى على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون له الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد سلام (لبنان) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد تيري رود - لارسن، المبعوث الخاص المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

تقرر ذلك.

أدعو السيد رود - لارسن إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وظلت الأمم المتحدة على اتصال وثيق مع كل من الجانبين في محاولة لتخفيف حدة التوتر. وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء إمكانية تصاعد الموقف أكثر من ذلك. وقد وجهت عدة عواصم في المنطقة وخارجها نداءات عامة لإنهاء الاشتباكات. والأمين العام يهيب بكل الأطراف أن تكف عن أعمال الشغب فوراً وأن تعيد فتح كل الطرق في البلد. فالمنح السياسي المتوتر يشكل عقبة كبيرة أمام تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

وفي هذا السياق، يشكل استمرار وجود ميليشيات لبنانية وغير لبنانية ومزاعم عن عملية واسعة النطاق لإعادة تسليح وتدريب الميليشيات من مختلف الألوان السياسية تحدياً كبيراً للحكومة لبنان وسلطتها على جميع أنحاء لبنان وتهديداً لاستقراره.

إن حزب الله، أهم الميليشيات اللبنانية، يحتفظ بميكل أساسي شبه عسكري منفصل عن الدولة. ولذلك أثر سلبي على جهود حكومة لبنان واحتكارها لاستخدام القوة وفرض القانون والنظام في البلد. كما أنه يشكل تهديداً للسلام والأمن في المنطقة. ومن المثير للقلق أن مقاتلي حزب الله كانوا يحملون أسلحة في المناطق المأهولة أثناء الاشتباكات الأخيرة.

في ٢٦ نيسان/أبريل، أوقف مندوب فرنسي موفد إلى اجتماع للدولية الاشتراكية في بيروت واستُجوب لأكثر من خمس ساعات من جانب حزب الله في بيروت الجنوبية بينما كان يلتقط صوراً على الطريق المؤدي إلى مطار بيروت. وبرر حزب الله هذا الاحتجاز بأنه كان لدوافع أمنية.

لقد أبلغت حكومة لبنان الأمم المتحدة بأن حزب الله أقام في جميع أرجاء البلد شبكة اتصالات منفصلة عن نظام الدولة. ووفقاً لما ذكرته الحكومة، تغطي تلك الشبكة

بين أنصار الحكومة والمعارضة في منطقة كورنيش المزرعة، إحدى ضواحي بيروت. وخلال ذلك الحادث، أُلقيت قنبلة يدوية على الحشود، مما أدى إلى إصابة خمسة أشخاص، من بينهم اثنان من عناصر الجيش اللبناني. وقد تخلى الاتحاد العمالي العام عن دعوته إلى إضراب عام كان من المقرر له أن يجرى في ذلك اليوم. وتصاعد الموقف بعد ذلك، واستهدفت خلاله بعض مكاتب الأحزاب السياسية بالنيران وتبادل القصف بشكل مكثف بين مجموعات موالية للحكومة والمعارضة في مناطق عديدة من بيروت وحولها. وأصاب قذيفة صاروخية مكتباً لحزب المستقبل في بيروت.

وفي مساء ٧ أيار/مايو، قطع أنصار حزب المستقبل الطريق الرئيسي بين بلدي بعلبك وشتورة في سهل البقاع وطريق المصنع المؤدي إلى الحدود اللبنانية مع سورية. ووقع عدد من الاشتباكات المسلحة في سهل البقاع أيضاً. وفي بيروت، أفادت تقارير بتبادل إطلاق النار بصورة مكثفة حول الاستاد الوطني على طريق المطار.

واليوم، عاد إلى العاصمة هدوء مشوب بتوتر شديد. ومع ذلك، ظلت عدة طرق مغلقة. وانتشرت المظاهرات في البلدات والطرق الرئيسية في سهل البقاع. ووضعت حواجز على الطرق وأحرقت إطارات السيارات. وتركزت الاشتباكات المسلحة اليوم في عدة مناطق في سهل البقاع. كما أن مؤيدي حزب المستقبل أغلقوا قطاعات من الطريق السريع الرئيسي من الشمال إلى الجنوب الممتد على طول الساحل اللبناني. وما زال الوصول إلى مطار بيروت الدولي مقيداً بسبب حواجز الطريق التي أقامها حزب الله. وأعلنت المعارضة أن تلك الإجراءات سوف تستمر إلى أن يتراجع مجلس الوزراء عن قرار ٦ أيار/مايو.

وحتى هذا الصباح، تلقينا تقارير عن سقوط قتيلين وعشرة جرحى.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تُعقد أي مناقشة بين الزعماء السياسيين اللبنانيين للقيام بعملية سياسية تفضي إلى تفكيك الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، على النحو الذي طالب به اتفاق الطائف لعام ١٩٨٩ والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

لقد كرر الأمين العام مرة أخرى إعرابه عن اقتناعه الراسخ بأن نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية يجب أن يتم من خلال عملية سياسية تؤدي إلى التأكيد الكامل على بسط سلطة حكومة لبنان في جميع أنحاء أرضه. وتلك العملية السياسية تفترض مسبقاً الاحترام الواضح للدستور من جانب جميع الأطراف. كما أنها تفترض مسبقاً إيجاد حوار وروح للتعاون والتوفيق بين القوى السياسية المختلفة في لبنان. وتشكل العودة إلى الحوار السياسي وإيجاد تسوية للأزمة السياسية المستمرة في لبنان - وبشكل أخص مسألة الرئاسة اللبنانية - أمراً لازماً.

وفي غضون ذلك، تدرك الأمم المتحدة العواقب الإقليمية لهذه المسألة. ولذلك السبب، يناشد الأمين العام جميع الأطراف التي تقيم علاقات وثيقة مع حزب الله ولديها القدرة على التأثير عليه، وخاصة سورية وإيران، دعم تحويله إلى حزب سياسي فقط. والأمين العام يناشد حزب الله أن يتقيد بقرارات مجلس الأمن وقرارات حكومة لبنان. وهذا أمر يتسق مع متطلبات اتفاق الطائف.

إن نزع السلاح الكامل لجميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية يُخدم أفضل مصالح السلام والاستقرار الإقليميين.

ويشعر الأمين العام بقلق عميق لعدم إجراء الانتخابات الرئاسية حتى الآن. ولا بد من انتخاب رئيس للبلد بعملية انتخابية حرة ونزيهة تُدار بشكل صارم وفقاً لأحكام الدستور اللبناني. وينبغي إجراء هذه العملية بدون

كامل المنطقة جنوب نهر الليطاني وكامل الخط الساحلي على البحر الأبيض المتوسط حتى الحدود مع سورية. وتقطع جبل لبنان من الجنوب إلى الشمال بالكامل، وتغطي أيضاً مجموعة من المخيمات الفلسطينية جنوب بيروت وفي سهل البقاع. وهي تتصل بشبكة سورية وراء الحدود. واعتبرت الحكومة هذه الشبكة غير قانونية وقالت إنها "تشكل اعتداء على سيادة الدولة". وزعم حزب الله، من جانبه، أن الشبكة جزء من ترسانته وينبغي عدم المساس بها.

وكشفت الحكومة اللبنانية عن أن حزب الله قد أنشأ نظام مراقبة بالكاميرات في مطار بيروت. وعلى ضوء ذلك، قررت الحكومة اللبنانية عزل العميد وفيق شقير من منصب مدير الأمن في مطار بيروت الدولي.

وفي ٧ أيار/مايو، شن مؤيدو حزب الله احتجاجات عنيفة في بيروت على قرارات الحكومة. وفي عصر ٨ أيار/مايو، أعلن المجلس الشيعي الأعلى أن حل الأزمة يقتضي عدول الحكومة عن قرار ٦ أيار/مايو.

تلك التطورات أثارت مخاوف متصاعدة بين اللبنانيين بأن حزب الله يبني هياكل مؤسسية موازية لهياكل الدولة ومنفصلة عنها ومنافسة لها. ويُعتقد أن هذا سيسهم في إضعاف مؤسسات الدولة واحتكارها لاستخدام القوة. وما فتئت الأمم المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء أنشطة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة، اللتين تحتفظان بهياكل شبه عسكرية كبيرة خارج مخيمات اللاجئين وعلى طول الحدود بين لبنان وسورية. وتتخذ هاتان الميليشيتان الفلسطينيتان من دمشق مقراً لهما. وتحمل حكومة سورية المسؤولية عن حث هاتين الجماعتين على التقيد بقرارات مجلس الأمن وقرارات حكومة لبنان، على النحو الذي أوضحه بشكل علني رئيس الوزراء السوري.

المتحدة والأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي والأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية ووزير خارجية لبنان بالنيابة. وأعرب المشاركون في الاجتماع عن دعمهم القوي للحكومة اللبنانية الشرعية وحزبهم العميق حيال الجمود السياسي المستمر. ودعوا إلى الانتخاب الفوري للمرشح التوافقي، وهو العماد سليمان، رئيسا بدون شروط مسبقاً. كما دعوا إلى إنشاء حكومة للوحدة الوطنية وإجراء انتخابات عامة طبقاً لقانون انتخابي تتفق عليه جميع الأطراف، ووفقاً لخطة جامعة الدول العربية.

وناشد المشاركون في الاجتماع جميع الأطراف داخل لبنان وخارجه احترام استقلال لبنان وسيادته. وناشدوا سورية ولبنان إعادة تحديد علاقتهما وتطبيعها باحترام متبادل لسيادتهما وسلامة أراضيها واستقلالهما السياسي على النحو الذي طالب به قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦).

وذكر المشاركون في الاجتماع أن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين لبنان وسورية، وترسيم حدودهما المشتركة وقطع التزام بعدم سماح أي منهما باستخدام أراضيها لزراعة استقرار الآخر أمور من شأنها أن تشكل خطوات هامة نحو تأمين السلام والاستقرار في المنطقة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الأمين العام بذل جهوده للتشجيع على بدء عملية بين لبنان وسورية من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة. وهذا سيكون استيفاء للأحكام ذات الصلة من القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦). كما أن الأمين العام شجع على تنفيذ تدابير ملموسة وحسنة التوقيت نحو ترسيم الحدود بين سورية ولبنان.

والتقدم في هذا المجال من شأنه أن يساعد بقدر كبير الجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام فيما يتصل بعمله

أي تدخل أو تأثير أجنبي، وفقاً لأحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وبدون تأخير، لأن الفراغ الانتخابي يعرض للخطر الهيكل الحساس الذي يشكل الدولة اللبنانية. كما أن من شأن ذلك الانتخاب أن يساعد على إنعاش العملية السياسية العادية والدستورية في لبنان، وخاصة عقد البرلمان، الذي ظل مصاباً بالشلل منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. ويشعر الأمين العام بخيبة الأمل لعدم الاستجابة للدعوات المتكررة للشعب اللبناني والمجتمع الدولي إلى إجراء الانتخابات.

وفي الوقت نفسه، ما زال الأمين العام يدرك الدور السلبي الذي تضطلع به القوى الخارجية. ولقد ظلت هذه القوى تتدخل في الديناميكيات اللبنانية الداخلية. وأسهمت في الجمود السياسي في البلد. ويشكل ذلك التدخل الأجنبي انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن.

في ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٨، عُقد مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في دمشق في جو متوتر، حيث أن لبنان ما زال واقفاً في قبضة أزمة سياسية لم ينتخب له رئيساً بعد. وفي البيان الختامي للمؤتمر، حث الزعماء العرب "قادة لبنان على إنحياز انتخاب المرشح التوافقي العماد سليمان في المواعيد المحددة، والموافقة على أساس لتشكيل حكومة وحدة وطنية في أقرب وقت ممكن". وشدد البيان أيضاً على "وضع العلاقات اللبنانية - السورية على المسار الصحيح تمثيلاً مع مصالح كلتا الدولتين، وتكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بالبدء في العمل على تحقيق هذا الهدف". والأمين العام للأمم المتحدة يؤيد تأييداً تاماً هذه القرارات.

وفي سياق الفراغ الانتخابي المطول، اجتمع في الكويت في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ ممثلو الأردن وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا وفرنسا وقطر والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والولايات

ونظرا لأن انتخاب الرئيس قد تأجل للمرة الثامنة عشرة، إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٨، فإن الأمين العام يحث البرلمان على الانعقاد في ذلك التاريخ للوفاء بمهامه الدستورية.

إن لدى الشعب اللبناني الآن فرصة فريدة لفتح صفحة جديدة في التاريخ العصيب لهذا الشعب. ويجب أن يرقى هذا الشعب وممثلوه السياسيون إلى مستوى الحدث وأن ينتخبوا رئيسا بدون أي شروط غير الشروط الواردة في الدستور. ومن شأن ذلك الانتخاب أن يرمز إلى معلم رئيسي في الطريق نحو إعادة التأكيد الكامل على سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي. وذلك هو هدف القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

وفي ذلك السياق، يشيد الأمين العام بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام لجامعة الدول العربية، عمرو موسى، ويؤيد هذه الجهود، الرامية إلى مساعدة اللبنانيين على تضييق شقة خلافاتهم وإنهاء الفراغ الانتخابي. وعلى جميع الدول والأطراف المعنية أن تتعاون بشكل عاجل مع الأمين العام لجامعة الدول العربية من أجل التنفيذ الفوري للخطة العربية.

ويتحتم أيضا، بعد ثلاثة أعوام من الانسحاب العسكري لسورية من لبنان، تطبيع العلاقات بين سورية ولبنان. لقد مد رئيس الوزراء السوري يدا منبسطة إلى سورية من أجل معالجة وحسم خلافاتهما الثنائية. ويدعو الأمين العام سورية إلى قبول هذا العرض، بما يتفق مع الالتزام الذي حصل عليه في دمشق من الرئيس الأسد في نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

وأخيرا، إن العودة إلى الحوار السياسي بين الأطراف اللبنانية من خلال المؤسسات الدستورية اللبنانية أمر حتمي وهي السبيل الوحيد لحل جميع القضايا المعلقة. وهذا الأمر

المتعلق بمسألة منطقة مزارع شبعا وخطة النقاط السبع التي طرحها رئيس الوزراء السوري. وللأسف، لم يتم إحراز أي تقدم حتى الآن بشأن هذه المسائل. ويشيد الأمين العام بدعوة رئيس الوزراء السوري إلى إقامة علاقات دبلوماسية بين سورية ولبنان وترسيم حدودهما المشتركة. ويتوقع الأمين العام التعاون الكامل من سورية بغية تحقيق تلك الغاية. وستستخدم الخطة أفضل مصالح الاستقرار في المنطقة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت سلامة أراضي لبنان تنتهك بشكل مستمر من جانب تحليق الطيران الإسرائيلي في المجال الجوي اللبناني. وظلت الحكومة الإسرائيلية تزعم أن ذلك التحليق كان لدواع أمنية. وظل الأمين العام ومثله يكرران باستمرار الإعراب عن قلق الأمم المتحدة وبناشدان إسرائيل وقف هذه الانتهاكات لقرارات مجلس الأمن. وفضلا عن ذلك، تواصل إسرائيل احتلال الجزء الشمالي من قرية العجر، الأمر الذي يشكل انتهاكا لسيادة لبنان. وسيقدم الأمين العام للمجلس بياناً أكثر تفصيلاً بشأن هذه المسائل في تقريره المقبل عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

إن الأزمة السياسية والأمنية المطولة في لبنان تظهر أن أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) ما زالت هامة الآن مثلما كانت حينما اتخذ القرار. ويؤسفني أن أبلغ المجلس بأنه لم يحرز خلال الأشهر الستة الماضية أي تقدم ملموس نحو تنفيذ القرار. بل على العكس، إن الشعب الذي بدأ بالأمس في لبنان يظهر بشكل مأساوي أن البلد يجابه اليوم تحديات ذات حجم لم يسبق له مثيل منذ نهاية الحرب الأهلية. فالفراغ الانتخابي، وتعطيل وظائف البرلمان والمناورات العنيدة للمليشيات تشكل جميعا تهديدات لقدرة لبنان على العمل بوصفه دولة ذات سيادة وديمقراطية ومستقلة. ويمكن لهذه التطورات أن تحدث مضاعفات إقليمية خطيرة.

إلى استعادة سيادتهما واستقلالهما السياسي وسلامة أراضييهما. وهو لا يزال ملتزما التزاما قويا بالتنفيذ الكامل للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ليس لدي أي متكلمين آخرين في قائمتي. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

يتعلق أولا وقبل كل شيء بانتخاب رئيس جديد واستئناف البرلمان لأنشطته العادية. يجب أن يحافظ لبنان على إطاره السياسي الشامل، والأهم من ذلك إطار المصالحة السياسية، على النحو المنصوص عليه في اتفاق الطائف. وفي الوقت نفسه، تضع الأمم المتحدة في اعتبارها أن لبنان لا يزال ساحة حرب لأطراف تسعى إلى زعزعة استقرار المنطقة لمصلحتها الذاتية ولطماعها في الهيمنة. لقد حان الوقت لأن يقرر الشعب اللبناني ومثوله السياسيون وحدهم مصير لبنان.

وأود أن أطمئن المجلس بأن الأمين العام يقف بحزم إلى جانب الحكومة اللبنانية الشرعية وشعب لبنان في سعيهما